لماذا استشهد الإمام الحسين

أبو الأعلى المودودي

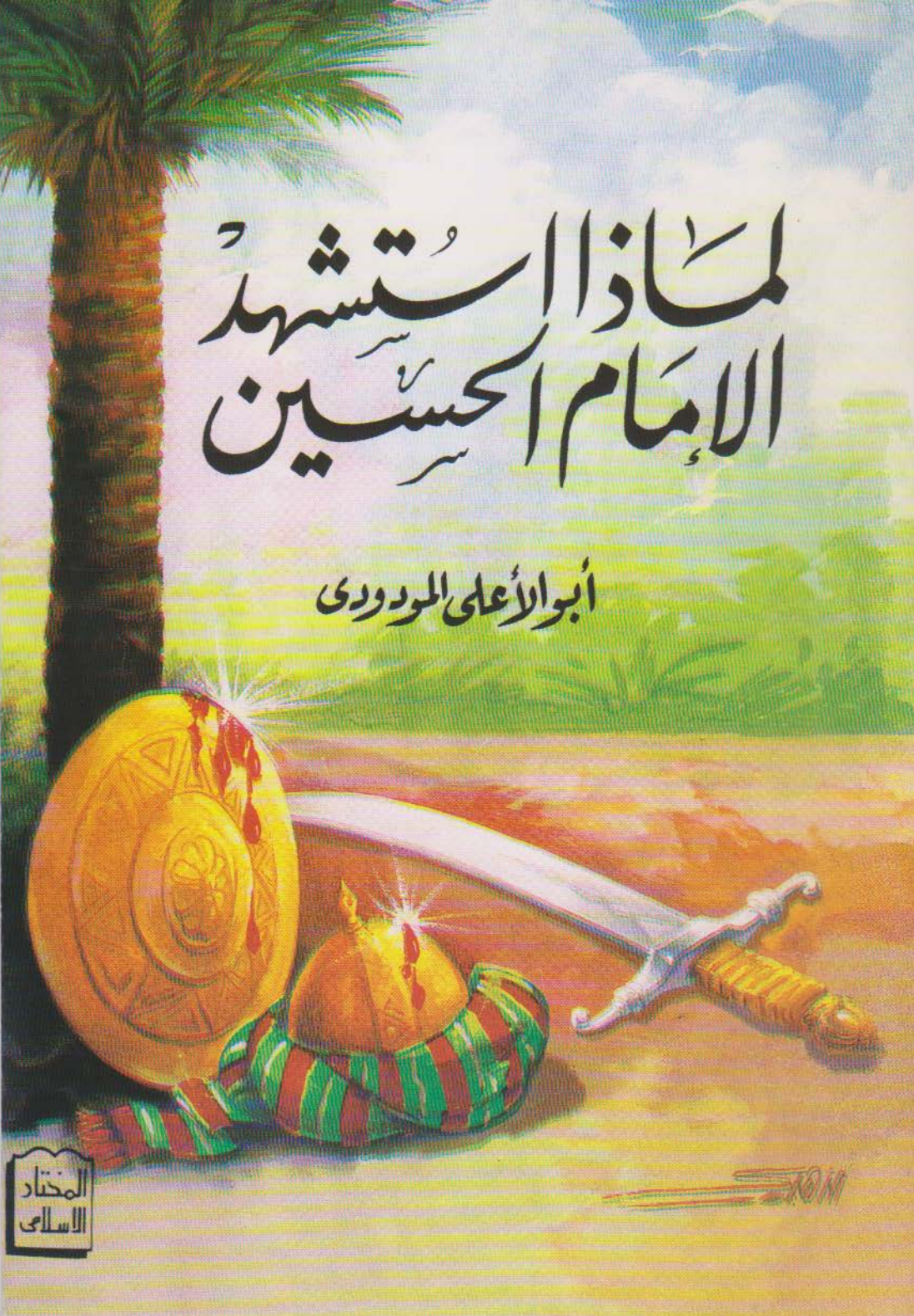

المختار الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة للناشر

لماذا استشهد الإمام الحسين

أبو الأعلى المودودي

المختار الإسلامي
للنشر والتوزيع والتصدير
١٦ شارع كامل صدقي - الفجالة - القاهرة
ت ٥٩١١٣٧١ - فاكس ٥٩١١٣٧١ - ص.ب ١٧٠٧ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

هدف الشهادة

تتظاهر عشرات الملايين من المسلمين الشيعة ويحزن أهل السنة فى المحرم من كل عام ليظهروا غمهم وحزنهم على استشهاد الإمام الحسين رضى الله عنه لكن لم ينتبه منهم إلا أقل القليل ـ بكل أسف ـ إلى الهدف الذى لم يبذل الإمام فى سبيله روحه الغالية فحسب، بل ضحى حتى بأطفال عائلته. إن إظهار الحزن والأسى من قبل أهل بيت على استشهاد أحدهم ظلما وعدوانا، وكذلك حزن المتعاطفين والمؤيدين والمحبين لأهل هذا البيت أمر فطرى. فمثل هذا الحزن والأسى يظهر من جانب كل أسرة فى العالم. ومن قبل المنتسبين إليها، ولا قيمة أخلاقية له أكثر من كونه نتيجة فطرية لحب هذا البيت وحب المتعاطفين معهم لشخص هذا الشهيد ذاته.

لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا: أى شىء تميز به الإمام الحسين فجعل الحزن عليه يتجدد كل عام رغم مرور كل هذه القرون الطويلة؟ فإن لم تكن شهادته لهدف عظيم وقصد جليل فلا معنى إذن لاستمرار الحزن عليه قرونا طويلة بدافع الحب لشخصه والانتساب له، بل وأى وزن يمكن أن يكون لهذا الحب الشخصى ـ مجرد الحب ـ فى عين الإمام نفسه؟ فإن كانت نفسه أعز عليه من هذا الهدف فلماذا ضحى بها؟ إن تضحيته بنفسه دليل فى ذاتها على أن هذا الهدف كان أعز عليه من روحه. ولهذا فنحن إن لم

نسع فى سبيل تحقيق هذا الهدف وظللنا نعمل خلافه، فمهما بكينا على ذاته ولعنا قاتليه، فلا أمل فى أن يثنى الإمام الحسين نفسه علينا، ويستحسن فعلنا هذا يوم القيامة.. كما أنه لا أمل فى أن يقيم ربه لبكائنا وحزننا هذا وزنا. فعلينا الآن أن نرى أى هدف استشهد فى سبيله الإمام الحسين؟ هل كان يرى نفسه أحق بالحكم فضحى بنفسه لأجله؟ إن من يعرف سيرة بيت الإمام الحسين وسمو أخلاقهم لا يمكن أن يظن ـ مجرد ظن ـ أن هؤلاء كانوا يريقون دماء المسلمين من أجل الحصول على السلطة والحكم لأنفسهم. ولو سلمنا جدلا ـ ولو لقليل ـ برأى من يرون أن هذا البيت كان يدعى أحقيته بالحكم، فإن تاريخ خمسين عاما ـ منذ عهد أبى بكر إلى عهد معاوية ـ شاهد على أن القتال وإراقة الدماء للحصول على السلطة لم يكن أبدا سبيل أهل هذا البيت ولا خصلتهم. ومن ثم فلا محالة من التسليم بأن الإمام كان يرى آثار تغير كبير فى المجتمع المسلم آنذاك وفى روح الدولة الإسلامية ومزاجها ونظامها، وأنه كان يعتبر ضرورة منع هذا التغير وإيقافه ـ ولو اقتضى الأمر القتال ـ ليس جائزا فحسب بل فرضا مفروضا.

تغيير مزاج وهدف ودستور الدولة

أى تغيير ذاك؟ إن الناس ـ بالطبع ـ لم يغيروا دينهم بل كان الحكام والمحكومون يؤمنون بالله ورسوله وقرآنه كما كانوا يؤمنون به من قبل. وكان قانون الدولة الإسلامية كما هو لم يتغير، وكانت الأمور فى عهد بنى أمية يفصل فيها فى المحاكم وفق أحكام الكتاب والسنة، كما كان الحال قبل وصولهم إلى السلطة، بل إن تغيير القانون لم يقع فى أى دور من أدوار الحكومات الإسلامية قبل القرن التاسع عشر الميلادى.

وبعض الناس يركزون على سلوك يزيد الشخصى ويصورونه على نحو يفهم منه الناس خطأ أن التغير الذى نهض الإمام ليمنعه كان فقط مجىء شخص فاسد سيىء الخلق إلى السلطة وغير أنه ـ حتى بعد التسليم بأسوأ ما يمكن تصوره عن سيرة يزيد وسلوكه الشخصى كما هو ـ لا يمكن التسليم بأن النظام إن كان قائما على أسس صحيحة فإن محض مجىء شخص فاسدالخلق إلى سدة الحكم يمكن أن يكون أمرا عظيما ينفد منه صبر رجل واع فاهم عالم بالشريعة علما عميقا كالإمام الحسين. لذا فإن هذا الجانب الشخصى فى يزيد لم يكن التغير الحقيقى الذى أقلق الإمام، إن الأمر الواضح الذى يظهر أمامنا جليا من دراسة التاريخ دراسة عميقة أن تغيير دستور الدولة الإسلامية ومزاجها وهدفها كان هو الفساد الذى

بدأ بولاية عهد يزيد ثم جلوسه على العرش فيما بعد. صحيح أن كل نتائج هذا التغيير لم تتضح آنذاك إلا أن صاحب البصيرة يستطيع أن يعرف ـ بمجرد تغير اتجاه السيارة ـ أن طريقها قدتغير، وإلى أى جهة سيأخذها الطريق الجديد. فكان تغير الاتجاه هو الذى رآه الإمام الحسين وقرر أن يقاتل ويضحى بروحه فى سبيل إعادة السيارة إلى طريقها الصحيح.

نقطة الانحراف

ولكى نفهم هذا الأمر فهما تاما علينا أن نرى ماهى الخصائص الأساسية لدستور الدولة ونظامها الذى ظل ساريا أربعين عاما برئاسة رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وماهى كذلك خصائص نظام الدولة الآخر ـ الذى بدأ بولاية عهد يزيد ـ والتى ظهرت فى مملكتى بنى أمية وبنى العباس فيما بعد، فبهذه المقارنة نستطيع أن نعرف على أى طريق كانت السيارة تسير، وعلى أى طريق سارت بعد وصولها إلى هذا المنعطف. وبهذه المقارنة أيضا نستطيع أن نعرف لماذا قام ذلك الشخص الذى تربى فى أحضان رسول الله ﷺ والسيدة فاطمة، والإمام على وعاش حياته كلها فى أفضل مجتمعات الصحابة منذ طفولته إلى يوم استشهاده ليوقف العربة من أن تسير فى هذا الخط الجديد بمجرد وصولها إلى هذا المنعطف ؟ ولماذا لم يبال بنتيجة وقوفه أمام هذه العربة الضخمة المتينة القوية ليغير اتجاهها ؟

●●●

بداية ملوكية البشر

كانت أولى خصائص الدولة الإسلامية الإقرار - لا باللسان فقط بل بالقلوب الصادقة وتأكيد ذلك بالسلوك العملى - بأن الملك لله، وأن الرعية رعية الله، وأن الحكومة مسؤولة أمام هذه الرعية، وأنها ليست مالكة الرعية، وأن الرعية ليسوا عبيدا لها، وأن أول فرائض الحكام أن يضعوا فى أعناق أنفسهم ربقة العبودية لله، ويذعنوا له ثم بعد ذلك القيام بمسؤوليتهم فى تنفيذ قانون الله فى رعية الله. لكن الملوكية البشرية التى بدأت فى المسلمين بولاية عهد يزيد انحصر فيها تصور ملوكية الله فى الاعتراف بذلك باللسان فقط، أما من الناحية العملية فتبنت نفس النظرية التى تبنتها كل ملوكية بشرية وهى أن الدولة دولة الملك والأسرة الحاكمة، وأنها هى مالكة أرواح الرعية وأموالهم وكرامتهم وكل شىء. وإن كان قانون الله قد نفذ فى هذه الممالك فعلى العامة فقط فى حين بقى الملوك وأسرهم وأمراؤهم وحكامهم مستثنين فى الغالب.

●●●

تعطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

كان هدف الدولة الإسلامية نشر المحاسن التى يحبها الله، والقضاء على المساوىء التى يبغضها الله، لكن بعد اختيار طريق الملوكية البشرية لم يعد للحكومة هدف سوى فتح البلدان وإخضاع الشعوب وتحصيل الخراج والعيش فى رفاهية وترف. ولم يُعْلِ الملوك كلمة الله إلا فى القليل، وانتشر على أيديهم وأيدى أمرائهم وحكامهم قليل من الخير وكثير من المساوىء، وغالبا ماتعرض عباد الله الذين عملوا على نشر الخير، ومنع الشر والفساد، ونشر الدين، وتحقيق وتدوين العلوم الإسلامية لغضب الحكام لا لعونهم ومساعدتهم، وظلوا يؤدون واجبهم رغم مقاومة الحكام، كما ظلت آثار سياسات وأساليب عيش الحكام ورجال حكوماتهم تدفع المجتمع ـ رغم جهود هؤلاء العلماء ـ إلى الانحطاط الأخلاقى الدائم حتى لم يتورع الحكام عن وضع العراقيل فى سبيل نشر الإسلام حفاظا على مصالحهم، وكان أسوأ مثال له ما حدث فى حكومة بنى أمية من فرض الجزية على من دخل فى الإسلام من غير المسلمين.

لقد كانت روح الدولة الإسلامية روح التقوى وخشية الله التى كان

رئيس الدولة نفسه أكبر نموذج لها فكان موظفو الحكومة والقضاة والقادة العسكريون جميعا مفعمين بهذه الروح ثم كانوا - بدورهم - يملأون المجتمع كله بهذه الروح. لكن حكومات المسلمين وحكامهم ساروا فى طريق الملوكية حتى اختاروا طراز عيش كسرى وقيصر فغلب الظلم والجور على العدل وحل الفسق والفجور محل التقوى وبدأ عصر الخلاعة والمجون وخلت سيرة الحكام وسلوكهم من التمييز بين الحلال والحرام، وانقطعت صلة السياسة بالأخلاق. وبدلا من أن يخافوا هم أنفسهم من الله راحوا يخيفون عباد الله من أنفسهم، وبدلا من إيقاظ ضمائر الناس طفقوا يشترون ضمائر الناس بعطاياهم وأموالهم.

المبادىء الأساسية للدستور الإسلامي

كان ذلك هو التغيير الذى لحق بالروح والمزاج والهدف والنظرية. وإلى جانبه حدث تغيير آخر مثله فى المبادىء الأساسية للدستور الإسلامى . فلقد كان هناك سبعة مبادىء هى أهم مبادىء الدستور الإسلامى، غيروا كلا منها وقلبوه رأسا على عقب.

١ـ الانتخاب الحر:

كان حجر الزاوية فى الدستور الإسلامى أن تقوم الحكومة برضا الناس الحر، وألا يسعى أحد للحصول على السلطة بجهده ونفسه بل يختار الناس بمشورتهم أفضل رجل ويوكلون إليه السلطة وألا تكون البيعة نتيجة السلطة بل سببا لها وموجبا، وألا يكون للمرء أى دخل من محاولة أو مؤامرة فى حصول البيعة له، وأن يكون الناس أحرارا فى أن يبايعوا أو لا يبايعوا، وألا يصل المرء إلى السلطة إلا إذا بويع، فإذا طرح الناس عنه ثقتهم لم يتمسك بالسلطة والحكم. وقد جاء الخلفاء الراشدون جميعا إلى السلطة عن هذا الطريق وفق هذه القاعدة لكن وضع معاوية صار مشكوكا فيه ومن ثم لم يُعدمن

الخلفاء الراشدين مع كونه صحابيا. حتى كانت توليته يزيد العهد الخطوة الانعكاسية التى قلبت هذه القاعدة الدستورية رأسا على عقب، إذ بها بدأت سلسلة الممالك العائلية الوراثية التى لم يقدر للمسلمين من وقتها حتى اليوم العودة إلى الخلافة الانتخابية. فراح الحكام يصلون إلى السلطة ـ لا برضا الناس الحر بل بالقوة والجبر. وبدلا من حصولهم على السلطة بالبيعة أخذوا يحصلون على البيعة بالسلطة والقوة. ولم يعد الناس أحرارا فى أن يبايعوا أو لا يبايعوا ولم يعد انعقاد البيعة شرطا للبقاء فى السلطة إذ ـ أولا ـ لم تبق للناس حرية فى ألا يبايعوا من جاءت بيده السلطة. ثم حتى إذا لم يبايعوا ، فإن من جاءت فى يده السلطة لم يتزحزح عنها. وحين ارتكب الإمام مالك جريمة الإفتاء ببطلان هذه البيعة الجبرية فى زمن المنصور العباسى جلدوه وخلعوا كتفه!

٢ـ نظام الشورى:

وكانت أهم قواعد هذا الدستور بعد ذلك أن الحكم بالشورى ، فيستشار من وثق الناس بعلمهم وتقواهم وسداد رأيهم ـ فالذين كانوا أعضاء الشورى أيام الخلفاء الراشدين ـ مع أنهم لم ينتخبوا انتخابا حرا، وكانوا باصطلاح عصرنا معينين لا منتخبين ـ إلا أن الخلفاء الراشدين لم يعينوهم لكونهم ممن يؤيدونهم فى كل شىء أو يعمل

على خدمة مصالحهم بل اختاروا بمنتهى الإخلاص والإيثار أفضل عناصر المجتمع ممن لم يكونوا يتوقعون منهم إلا قول الحق وممن يؤمل منهم أن يشيروا فى كل أمر بالرأى الأمين الصحيح وفق علمهم وضميرهم ولا يتوقع منهم أحد أن يتركوا الحكومة تسير فى طريق خطأ، أو تنحرف عن مسارها. ولو كانت طريقة الانتخابات العامة الرائجة فى بلادنا اليوم رائجة آنذاك لاختار المسلمون هؤلاء بعينهم ووثقوا بهم. لكن ما إن بدأ العهد الملكى حتى تغير مبدأالشورى وراح الملوك يحكمون بالاستبداد والجبر، فصار الأمراء ورجال البلاط المتملقون وحكام الأقاليم وقادة الجيش أعضاء مجلس الشورى، وأصبح مستشاروهم ممن إذا استطلع رأى الناس بشأنهم لحصلوا على آلاف الأصوات التى تلعنهم مقابل كل صوت واحد يؤيدهم. وعلى العكس من ذلك كان الذين يعرفون الحق ويقولون الحق وأهل العلم والتقوى ممن كان الشعب يثق بهم غير أهل للثقة فى أعين الملوك والسلاطين بل على العكس مقصرين أو على الأقل مشكوكا فيهم.

٣ـ حرية التعبير عن الرأى:

كان المبدأ الثالث لهذا الدستور أن للناس الحرية الكاملة فى التعبير عن رأيهم إذ كان الإسلام قد جعل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

فرضا على كل مسلم وليس حقا من حقوقه فحسب. وكان سير المجتمع المسلم ودولته على الطريق الصحيح يعتمد على أن تكون ضمائر الناس وألسنتهم حرة، وأن يقدروا على الاعتراض على كل خطأ يخطئه أكبر رأس فى المجتمع، ويقولوا الحق علانية. ولم يكن هذا الحق مكفولا للناس فقط أثناء الخلافة الراشدة بل كان الخلفاء الراشدون يرونه فرضا عليهم، فكانوا يشجعون الناس على ممارسته. فلم يكن أعضاء مجالس شوارهم وحدهم بل جميع أفراد الشعب أحرارا فى أن يتكلموا ويعترضوا ويحاسبوا الخليفة نفسه، وهو ماكان الناس يمدحون عليه ولا يضطهدون أو يهددون. ولم تكن هذه الحرية منة من جانب الحكام يتصدقون بها على الشعب بل حقا دستوريا أعطاه الإسلام للشعب. وكان الخلفاء الراشدون يعتبرون احترامه فرضا عليهم. وكان استعماله من أجل الخير فرضا فرضه الله على كل مسلم. وكان الاحتفاظ بجو الدولة والمجتمع مناسبا لتأديته جزءا هاما من مهام الخلافة فى نظرهم. لكن ما إن بدأ دور الملوكية حتى قفلت الضمائر بأقفال غلاظ وكممت الأفواه، وأصبحت القاعدة!! إنكم إن أردتم أن تفتحوا أفواهكم فبالمديح والثناء وإلا فاسكتوا!!. وإن كانت ضمائركم حية إلى درجة لا تستطيع معها الامتناع عن قول الحق فاستعدوا للسجن والقتل!!. فراحت هذه السياسة تجعل المسلمين ـ

شيئا فشيئا ـ جبناء خانعين عبيدا للمصالح، فقل فيهم من يجرؤون على قول الحق والصدق، وارتفع ثمن التملق والمداهنة بينما انخفضت قيمة الحق والاستقامة والصدق. فابتعد الأكفاء المخلصون الأمناء الأحرار عن الحكومة، وخلت قلوب الناس من أى رغبة أو عاطفة للإبقاء على أية حكومة من حكومات الأسر الملكية، فإذ أزاحت إحداها بأختها لم يتحركوا قط للدفاع عنها، وإذا سقطت احداهن حفروا لها هاوية عميقة ورموا بها فيها. فأخذت الحكومات تجيء وتذهب والناس لا يزيدون عن كونهم متفرجين لا يهمهم شيء فى منظر المجيء والذهاب أوالطلوع والنزول.

٤ـ المسؤولية أمام الله والناس:

والمبدأالرابع الذى يتصل بالمبدأ الثالث اتصالا وثيقا هو مسئولية الخليفة وحكومته أمام الله والناس. فأما بالنسبة للمسئولية أمام الله فإن الإحساس الشديد بها حرم الخلفاء الراشدين النوم ليلا والراحة نهارا. وأما مسئوليتهم أمام الخلق فقد كانوا يعتبرون أنفسهم مسئولين أمام الشعب فى كل وقت فلم يكن مبدأ حكومتهم فى هذا أن يستجوبوا فى مجلس شوراهم (البرلمان) فحسب عن طريق تقديم مذكرة استجواب بل كانوا يقابلون الناس وجها لوجه خمس مرات فى

اليوم أثناء الصلاة، وكانوا يتحدثون إلى الناس ويسمعونهم خلال اجتماع صلاة الجمعة. وكانوا يمشون بين الشعب فى الأسواق كل يوم بغير حرس خاص أو من يفسح الطريق لهم، وكانت أبواب قصر رئاستهم (أى بيوتهم المتواضعة) مفتوحة لكل فرد، وكان كل إنسان يستطيع فى كل هذه المناسبات أن يقابلهم ويسألهم ويستجوبهم. فلم تكن مساءلتهم محدودة بل دائمة ممكنة فى كل وقت، ولم تكن مساءلة عن طريق النواب وأعضاء البرلمان بل من قبل الشعب مباشرة لأنهم جاءوا إلى الحكم بإرادة الشعب وكان رضا الشعب وحده هو الشيء الذى قد يعزلهم فى أى وقت ويأتى بمن يريد غيرهم. لذلك لم يشعروا بخوف ولا خطر فى مواجهة الناس والالتقاء بهم، كما لم يكن الحرمان من السلطة خطرا فى نظرهم يفكرون فى تفاديه قط. فما إن حل عصر الملوكية حتى انتهى تصور الحكومة المسئولة . فأما فكرة المساءلة أمام الله فربما بقيت على الألسنة فقط لكن لم تظهر آثارها فى السلوك العملى. وأما المساءلة أمام الشعب فمن هذا البطل الذى كان يستطيع مساءلتهم؟ لقد كان الخليفة آنذاك غازى قومه وفاتحهم فأى غاز يسأل أمام المقهورين؟ لقد جاء إلى السلطة بالقوة وكان شعاره " من كان عنده القوة فلينتزع منا السلطة" فكيف يمكن أن يواجه أمثال هؤلاء شعوبهم؟ وأنى كان للعامة أن تقترب منهم؟ حتى

الصلاة كانوا إذا أدوها ففى مساجد قصورهم الآمنة لامع الرعاع والعامة. فإن صلوا خارج قصورهم فوسط جمع غفير من حرسهم الخاص الموثوق بهم غاية الثقة. فإذا خرجت مواكبهم أحاطت بها الفرق المسلحة من كل جانب تفسح لهم الطريق.

٥ ـ بيت المال ... أمانة:

كان المبدأ الخامس للدستور الإسلامى أن بيت المال (خزانة الدولة) مال الله وأمانة المسلمين لايدخله شىء من طريق آخر غير طريق الحق، ولا ينفق منه فى شىء إلا فى الحق. وحق الخليفة فى هذا المال من وجهة نظر القرآن لا يزيد عن حق الوالى فى مال اليتيم. من كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف. والخليفة مسئول عن تقديم كشف حساب لكل درهم يدخل فى بيت المال أو يخرج منه، وللمسلمين كل الحق فى أن يطلبوا منه هذا الحساب.

وقد عمل الخلفاء الراشدون وفق هذا المبدأ بأمانة تامة، فكان كل مايدخل خزانتهم إنما يدخل وفق القانون الإسلامى، وكل ماينفق إنما ينفق فى الطرق المشروعة فمن كان منهم غنيا خدم الدولة مجانا بلا راتب ولو درهم واحد، بل لم يأسف على أن ينفق من ماله الخاص من أجل الشعب ومن كان يستطيع خدمة الأمة طول الوقت كان يأخذ

راتبا قليلا جدا لسد احتياجاته كالذى يتقاضاه أوسط الناس بالعدل والإنصاف. ثم كان فى مقدور كل فرد أن يطلب فى أى وقت حساب الداخل فى خزانة الدولة والمنصرف منها، وكانوا هم مستعدين فى أى وقت لتقديمه إلى كل من يطلبه. وكان كل فرد من أفراد الشعب يستطيع أن يسأل الخليفة فى مجمع عام من أين جئت بهذا القماش اليمنى مع أن نصيبك فيه لم يكن يكفى لصنع ثوب طويل لك؟!.

فلما تبدلت الخلافة ملكا لم تصبح الخزانة مال الله والمسلمين بل مال الأمير. ودخلتها الثروات من كل طريق مشروع وغير مشروع وأنفق منها أيضا بلا خوف فى كل طريق شرعى وغير شرعى. ولم يعد فى مقدور أحد أن يسأل عن حسابها. فكانت الدولةكلها وجبة شهية يمد إليها كل العاملين فى الحكومة أيديهم كبيرا وصغيرا كل حسب مايتسنى له. وغاب عن الأذهان حتى مجرد تصور أن السلطة ليست صك الإباحة الذى عن طريقه يحل لهم هذا النهب وأن الأموال العامة ليست لبن أمهم فيرضعوه بلا حساب أو مساءلة من أحد.

٦ ـ سيادة القانون وحكومته:

وكان المبدأ السادس لهذا الدستور سيادة القانون (يعنى قانون الله ورسوله) وحكمه فى الدولة، وأن لا أحد فوق القانون أو يحق له أن

يعمل حرا خارج حدود القانون.

وأن يكون القانون واحدا للكل من أصغر الناس إلى رئيس الدولة وأن يطبق على الكل بالتساوى وبلا محاباة. وأن لا يعامل أحد معاملة مميزة عن غيره فى القضاء كما أن المحاكم ينبغى أن تكون حرة من كل ضغط من أجل توفير العدالة والإنصاف. ولقد عمل الخلفاء الراشدون بهذا المبدأ فقدموا أفضل نموذج له فكانوا مقيدين بقيود القانون الإلهى . ومع أن سلطتهم كانت تفوق سلطة الملوك، إلا أن قرابتهم أو صداقتهم لأحد لم تخرج عن حدود القانون فتنفعه بشىء كما لم يضر غضبهم أحدا فيظلمه خلافا للقانون. وكانوا إذا اعتدى عليهم أحد طرقوا أبواب المحاكم مثلهم مثل عامة الناس فإن كانت لأحد شكوى ضدهم رفع عليهم دعواه وجرهم إلى المحاكم. كما أنهم وضعوا نوابهم وقادتهم والمسئولين فى دولتهم فى قبضة القانون. فلم يكن ثمة مجال لأحد أن يفكر مجرد تفكير فى التأثير على مجرى العدالة ورجال القضاء. ولم تبلغ رتبة أحد به أن يخالف القانون أو يخرج من حدوده، ويفلت من المؤاخذة. لكن ما أن تحولت الخلافة إلى ملك حتى تفسخت هذه القاعدة أيضا وتناثرت أجزاؤها. فلم يرتفع فوق القانون الملك وأمراؤه وحاشيته وحكامه فحسب بل أيضا جوارى وعبيد بلاطه السفلة. فاستبيحت رقاب الناس وأموالهم وعزتهم

وكرامتهم، وأصبح للعدالة معياران أحدهما للبؤساء والضعفاء والآخر للأقوياء، وصار الويل للقضاة الذين يحكمون بالعدل والإنصاف حتى فضل الفقهاء الأتقياء الجلد والسجن على أن يجلسوا فى كرسى القضاء كى لايصبحوا آلة للظلم والعسف فيستحقوا عذ الله.

٧ـ المساواة التامة فى الحقوق والمراتب:

كانت المساواة التامة بين المسلمين فى الحقوق والمراتب المبدأ السابع من مبادىء الدستور. وقد طبق هذا المبدأ فى الدولة الإسلامية الأولى خير تطبيق فلم يكن ثمة بين المسلمين فرق باعتبار الجنس أو الوطن أو اللغة أو غير ذلك. ولم تكن القبيلة والعائلة والحسب والنسب سببا لتفضيل واحد على الآخر. فكانت حقوق جميع المؤمنين بالله ورسوله واحدة متساوية وإن كان من فضل لأحد على آخر فباعتبار سيرته وأخلاقه وكفاءته وصلاحيته وخدماته. فلما قام النظام الملكى مقام الخلافة راحت شياطين العصبية ترفع رؤوسها فى كل ركن من أركان الدولة. فصارت رتبة الأسرة الحاكمة ومنزلة حماتها من العائلات والبيوتات أعلى من كل شىء، ونالت قبائلهم حقوقا فوق حقوق الآخرين، وازدهرت العصبيات بين العرب والعجم بل ظهر الصراع بين

القبائل العربية نفسها. وصفحات التاريخ شاهدة على ما ألحقه هذا الأمر بالأمة الإسلامية.

●●●

الإمام الحسين ودوره الإيماني :

كانت هذه هى التغيرات التى ظهرت بانقلاب الخلافة الإسلامية ملكا عضوضا ولا يستطيع أحدأن ينكر أن ولاية عهد يزيد كانت بداية هذه التغيرات. كما لايستطيع أن ينكر أن جميع المفاسد التى ذكرناها آنفا إنما وجدت فى النظام الملكى بعد مدة وجيزة من هذه البداية.

ومع أن هذه المفاسد لم تكن قد ظهرت بتمامها وكمالها حين اتخذت هذه الخطوة (ولاية عهد يزيد) إلا أن كل صاحب بصيرة كان بوسعه أن يعرف أن هذه المفاسد كلها نتائج حتمية لهذه الخطوة، وأنها ستقضى على جميع الإصلاحات التى أوجدها الإسلام وجاء بها فى نظام السياسة والدولة. لهذا لم يستطع الإمام الحسين على ذلك صبرا، وقرر أن يتحمل أسوأ النتائج التى قد تنتج من جراء الثورة على حكومة راسخة مستتبة ويخاطر بمحاولة وقف هذا التبديل..

أما مصير هذه المحاولة فالكل يعرفه، لكن الإمام بنزوله إلى هذا الخطر العظيم، وتحمل نتائج هذا السلوك الرجولى المؤمن أثبت أن الخصائص الأساسية للدولة الإسلامية هى رأس مال الأمة الإسلامية الذى إن ضحى المؤمن برقبته وأسرته وأهله وعياله فى سبيل الحفاظ عليه لايكون قد عقد صفقة خاسرة. وأن المؤمن إذا ضحى بكل مايملك

فى سبيل وقف التغيرات التى ذكرناها آنفا، وهى الآفة العظمى للدين والملة، فلا ينبغى له أن يأسف على ذلك قط. وليستحقر هذا من شاء، وليسمه عملا سياسيا، لكنه كان فى عين الحسين بن على عملا دينيا خالصا، ولهذا اعتبر التضحية بالروح من أجله شهادة، فاسترخص روحه وضحى بها فى سبيله.

●●●

الفهرس

- هدف الشهادة ٧
- تغير مزاج وهدف ودستور الدولة ٩
- نقطة الانحراف ١١
- بداية ملوكية البشر ١٣
- تعطل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ١٥
- المبادئ الأساسية للدستور الاسلامى ١٧
  ١ - الانتخاب الحر ١٧
  ٢ - نظام الشورى ١٨
  ٣ - حرية التعبير عن الرأى ١٩
  ٤ - المسئولية امام الله والناس ٢١
  ٥ - بيت المال ... أمانة ٢٣
  ٦ - سيادة القانون وحكومته ٢٤
  ٧ - المساواة التامة فى الحقوق والمراتب ٢٦
- الامام الحسين ودوره الايمانى ٢٩

★ ★ ★

رقم الايداع ٩٦/٣٨٦٥
977-220-137-2

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ - شارع نشأتي شبرا القاهرة
الرقم البريدي ـ ١١٢٣١

● تتظاهر عشرات الملايين من المسلمين الشيعة ويحزن أهل السنة فى المحرم من كل عام ليظهروا غمهم وحزنهم على استشهاد الإمام الحسين رضى الله عنه لكن لم ينتبه منهم إلا أقل القليل - بكل أسف - إلى الهدف الذى لم يبذل الإمام فى سبيله روحه الغالية فحسب، بل ضحى حتى بأطفال عائلته. إن إظهار الحزن والأسى من قبل أهل بيت على استشهاد أحدهم ظلما وعدوانا، وكذلك حزن المتعاطفين والمؤيدين والمحبين لأهل هذا البيت أمر فطرى. فمثل هذا الحزن والأسى يظهر من جانب كل أسرة فى العالم. ومن قبل المنتسبين إليها، ولا قيمة أخلاقية له أكثر من كونه نتيجة فطرية لحب هذا البيت وحب المتعاطفين معهم لشخص هذا الشهيد ذاته.

● لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا: أى شىء تميز به الإمام الحسين فجعل الحزن عليه يتجدد كل عام رغم مرور كل هذه القرون الطويلة؟ فإن لم تكن شهادته لهدف عظيم وقصد جليل فلا معنى إذن لاستمرار الحزن عليه قرونا طويلة بدافع الحب لشخصه والانتساب له، بل وأى وزن يمكن أن يكون لهذا الحب الشخصى - مجرد الحب - فى عين الإمام نفسه؟ فإن كانت نفسه أعز عليه من هذا الهدف لماذا ضحى بها؟ إن تضحيته بنفسه دليل فى ذاتها على أن هذا الهدف كان أعز عليه من روحه. ولهذا فنحن إن لم نسع فى سبيل تحقيق هذا الهدف وظللنا نعمل خلافه، فمهما بكينا على ذاته ولعنا قاتليه، فلا أمل فى أن يثنى الإمام الحسين نفسه علينا، ويستحسن فعلنا هذا يوم القيامة.. كما أنه لا أمل فى أن يقيم ربه لبكائنا وحزننا هذا وزنا. فعلينا الآن أن نرى أى هدف استشهد فى سبيله الإمام الحسين؟ هل كان يرى نفسه أحق بالحكم فضحى بنفسه لأجله؟ إن من يعرف سيرة بيت الإمام الحسين وسمو أخلاقهم لا يمكن أن يظن - مجرد ظن - أن هؤلاء كانوا يريقون دماء المسلمين من أجل الحصول على السلطة والحكم لأنفسهم. ولو سلمنا جدلا - ولو لقليل - برأى من يرون أن هذا البيت كان يدعى أحقيته بالحكم، فإن تاريخ خمسين عاما - منذ عهد أبى بكر إلى عهد معاوية - شاهد على أن القتال وإراقة الدماء للحصول على السلطة لم يكن أبدا سبيل أهل هذا البيت ولا خصلتهم. ومن ثم فلا محالة من التسليم بأن الإمام كان يرى آثار تغير كبير فى المجتمع المسلم آنذاك وفى روح الدولة الإسلامية ومزاجها ونظامها، وأنه كان يعتبر ضرورة منع هذا التغير وإيقافه - ولو اقتضى الأمر القتال - ليس جائزا فحسب بل فرضا مفروضا.